

مؤشرات البيئة الطاردة للأستثمار في العراق للمدة (2004-2022)

محسن إبراهيم أحمد

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

من الضمانات والحوافز التي تسهل قدومها وبقائها، وإزالة العراقيل والعقبات التي تقف أمامها.

- أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث من كون الأقتصاد العراقي يفتقر الى مشاريع إستراتيجية في مختلف القطاعات الأقتصادية، وذلك بسبب تعرض البنية التحتية للأقتصاد العراقي الى التخريب والأهمال خلال العقود الأخيرة بسبب الحروب والحصار والنزاعات الداخلية والأرهاب مما تسبب في تخريب الكثير من المشاريع الأقتصادية القائمة وتوقفها عن العمل، وما تبقى منها والعاملة فأنها تعمل بتقنيات قديمة بعيدة عن معايير الكفاءة والجدارة التنافسية، لذلك فإن العراق بحاجة الى إستثمارات واسعة في شتى المجالات وتقنيات حديثة، وهذا ما لا يتم إلا من خلال تهيئة بيئة ملائمة وجاذبة للأستثمار سواء للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي "على وجه الخصوص" كونه يمتلك إمكانات كبيرة سواء من الناحية المالية أو التكنولوجية لأقامة هكذا مشاريع.

- مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في أن الأستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي يتوجه الى المناطق الآمنة والمستقرة والتي تتوفر فيها مقومات ومنتطلبات إقامة مشاريع إستثمارية ذات جدوى إقتصادية عالية ومریحة، وهذه المقومات تتمثل في الجوانب السياسية والأمنية والأقتصادية والتشريعية والقانونية والأدارية المؤاتية والداعمة للأستثمار. لذلك يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:

هل البيئة الأستثمارية في العراق مهيئة وجاذبة للأستثمار وفق المؤشرات والمعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال، وتتوفر فيها مقومات الأستثمار الآمن؟ أم أنها غير مهيئة وطاردة للأستثمار وفق هذه المؤشرات؟

- فرضية البحث: ينبثق البحث من فرضية مفادها: أن البيئة الأستثمارية في العراق لا تتوفر فيها مقومات جاذبة وداعمة للأستثمار وفق المؤشرات الدولية المعتمدة، لذلك فأنها تعد بيئة طاردة وغير جاذبة للأستثمار.

- هدف البحث: يهدق البحث الى التحقق من فرضيته، وحل مشكلة البحث من خلال الأجابة على التساؤل الوارد فيها، وذلك من خلال إستخدام المؤشرات والمعايير الدولية المعتمدة في مجال تقييم البيئة الأستثمارية لمعرفة مدى جاذبيتها للأستثمار، وذلك بالأستناد الى البيانات والأرقام والمؤشرات المتوفرة في هذا المجال.

المستخلص:- تسعى جميع البلدان لجذب أكبر حجم ممكن من الأستثمارات الأجنبية الى جانب إستيعاب واحتضان الأستثمارات المحلية أيضاً، من خلال خلق بيئة إستثمارية جاذبة وداعمة وآمنة، بمنحها العديد من الضمانات والحوافز التي تسهل قدومها وبقائها، وإزالة العراقيل والعقبات التي تقف أمامها. ومن هذا المنطلق فإن العراق بحاجة الى إستثمارات واسعة في شتى المجالات وتقنيات حديثة، وهذا ما لا يتم إلا من خلال تهيئة بيئة ملائمة وجاذبة للأستثمار سواء للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي "على وجه الخصوص" كونه يمتلك إمكانات كبيرة سواء من الناحية المالية أو التكنولوجية لأقامة هكذا مشاريع. لكن التساؤل هنا هو: هل البيئة الأستثمارية في العراق مهيئة وجاذبة للأستثمار؟ أم أنها غير مهيئة وطاردة للأستثمار وفق المؤشرات والمعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال؟. وأن الهدف من هذا البحث هو الأجابة عن هذا التساؤل بإستخدام هذه المؤشرات والمعايير الدولية.

الكلمات البالة:- الأستثمار الأجنبي، البيئة الأستثمارية، جاذبية البيئة الأستثمارية، البيئة الطاردة للأستثمار.

المقدمة:

بعد موضوع الأستثمار من المواضيع المهمة والذي يحتل حيزاً كبيراً في الأدبيات الأقتصادية كونه مفتاحاً لعملية النمو والتنمية والتراكم الرأسمالي، لذلك فإنه محل إهتمام مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، فبالنسبة للبلدان النامية فإن الأستثمار (الأجنبي خصوصاً) وسيلة لمعالجة قصص المدخرات ورؤوس الأموال المحلية اللازمة لتمويل إستثماراتها، بالإضافة الى تكنولوجيا الأنتاج المتقدم المصاحب للأستثمار الأجنبي والذي يرفع من إنتاجية الموارد المحلية وبالتالي يرفع من معدلات النمو والتنمية الأقتصادية. أما بالنسبة للبلدان المتقدمة فإن الأستثمار خارج حدودها يعد فرصة لأستغلال وتوظيف رؤوس الأموال الفائضة لديها، وبالتالي إيجاد أسواق جديدة لأستثماراتها والتوسع والسيطرة والهيمنة خارج حدودها. من هذا المنطلق فإن جميع البلدان النامية تسعى لجذب وإستخدام أكبر حجم ممكن من الأستثمارات الأجنبية الى جانب إستيعاب واحتضان الأستثمارات المحلية أيضاً من خلال خلق بيئة إستثمارية جاذبة وداعمة وآمنة بمنحها العديد

وسعر الصرف غير مغالى به، وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط التجاري والمالي والأستثماري (حمزة، 2012، 27) كذلك يعترف بأنها (مجمل الأوضاع و الظروف التي التي تؤثر في حركة رأس المال). (زهية، 2019، 290)

ثانياً: مقومات البيئة الأستثمارية

إن القرار الذي يتخذه المستثمر "سواء كان أجنبياً أم محلياً" بخصوص عملية الأستثمار في أي بلد، فإنه مرهون بضمان سلامة المشروع وحمايته وتحقيقه لأقصى حد من الأرباح المتوقعة في ظل الفرص البديلة، وهذا الأمر يتوقف بدوره على عدد من المقومات التي يجب أن تتوفر في البلد المعني وهي كالآتي:

1- الأستقرار السياسي والأمني: من المعلوم أن التغيرات السياسية والأمنية العميقة والمتسارعة تؤثر بصورة كبيرة على الوضع الأقتصادي وعلى وجه الخصوص البيئة الأستثمارية وما يرتبط بها من المشاريع الأستثمارية سواء الأستثمار المحلي أو الأستثمار الأجنبي، حيث أن أغلب الدراسات العلمية الحديثة وتجارب الدول تؤكد على أهمية دور الأستقرار السياسي والأمني في تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو الأقتصادي عن طريق التأثير على قرارات المستثمرين بخصوص توجيه إستثمارهم وإستقطاب الأستثمارات الأجنبية. ويتوقف الأستقرار السياسي والأمني على عدد من العوامل منها:

(زهية، 2019، 291)

1-1- خلو البلد من الأضطرابات الداخلية والأمنية "أي إستقرار نظام الحكم" وتمتعها بعلاقات سياسية مستقرة مع البلدان الأخرى وخاصة الدول المجاورة لها.

2-1- مدى توفر الضمانات ضد المخاطر غير التجارية بين البلد المستقبل للأستثمارات وجمعات من خارجها.

3-1- مدى التزام البلد المضيف للأستثمارات الأجنبية بما تتضمنه قوانينها للأستثمار، وما تعقده من إتفاقيات مع المستثمرين، ومدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسيرها وتنفيذها.

2- الأستقرار الأقتصادي: يتمثل الأستقرار الأقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الأستثمار، كما يرتبط الأستقرار الأقتصادي بدرجة وضوح السياسات الأقتصادية المنهجية في البلد المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي. وبالتوازي يعتبر حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ اليه، وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان وإحتالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الأقتصاد ككل، كلها تشكل المعايير الرئيسية التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في تقدير مدى ملائمة البلد المضيف للأستثمار الأجنبي المباشر. لأن الأستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزاي في مجال وفرة الحجم والنطاق، كذلك فإن نفوذ المستثمر الأجنبي الى الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية، كما أن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب إضافي للأستثمار الأجنبي المباشر.

كما تلعب الموارد المتاحة خاصة البشرية منها دوراً مهماً في إستقطاب الأستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستخدم الشركات العالمية تقنيات إنتاجية عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية، بالتالي توفير عرض عمل منخفض التكلفة بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً للأستثمار. عليه يجب على الدول المستقبلة للأستثمارات الأجنبية المباشرة التأثير على مستوى كفاءة المورد البشري من خلال رفع مستويات جودة التعليم. (قعلول ، 2017، 12)

- **منهج البحث:** يستخدم البحث الأسلوب الوصفي التحليلي "والمقارن أحياناً" المستند الى المصادر والبيانات والمعلومات المتاحة، للوصول الى هدف البحث.

- **نطاق البحث:** يغطي البحث:

- مكانياً: الأقتصاد العراقي.

- زمانياً: المدة (2004-2022).

- **هيكل البحث:** لتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث. يتناول المبحث الأول الأطار المفاهيمي للبيئة الأستثمارية (تعريفها، مقوماتها، ومؤشراتها)، بينما يخصص المبحث الثاني لتحليل أهم مؤشرات البيئة الأستثمارية في العراق، أما المبحث الثالث فإنه يتطرق الى تقييم جاذبية البيئة الأستثمارية في العراق، وأخيراً فقد توصل البحث الى عدد من الأستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

الأطار المفاهيمي للبيئة الأستثمارية (تعريفها، مقوماتها، ومؤشراتها)

أولاً: تعريف البيئة الأستثمارية

تعّد البيئة الأستثمارية من المفاهيم التي شاع إستخدامها بالتزامن مع بروز أهمية الأستثمار الأجنبي في عملية التنمية الأقتصادية ومنذ أن جعلت العديد من البلدان "وخصوصاً البلدان النامية" مسألة إستقطاب الأستثمار الأجنبي جزءاً من إستراتيجيتها الشاملة للتنمية الأقتصادية منذ الربع الأخير من القرن العشرين، أي أنها تقتزن مع مفهوم الأستثمار الأجنبي، لذلك من الطبيعي أن ينظر لها من زوايا مختلفة، إلا أن جميعها تتمحور حول العوامل والظروف التي تؤثر في قرارات المستثمرين فيما يتعلق بتوجيه إستثماراتهم وتوظيف رؤوس أموالهم في بلد دون آخر. وفيما يأتي نورد عدد من هذه التعاريف:

حيث يعرفها اللّجنة الأقتصادية والأجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) والتابعة للأمم المتحدة على أنها (مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الأستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والأقتصادية والأجتماعية والأمنية والقانونية والأدارية، ويكون تأثيرها سلبياً أو إيجابياً في فرص نجاح المشاريع الأستثمارية). (ماهر و أحمد، 2017، 13)

كما عرّفه البنك الدولي بأنها (مجموعة العوامل الخاصة بموقع معين التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الأستثمارية العمل بصورة منتجة) (علي و سليمان، 2023، 103)

ويعرّف كذلك بانها (البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة يعدّ شرطاً ضرورياً لجذب الأستثمارات) (لطني، 2009، 17)

كما يعرفها المنظمة العربية لضمان الأستثمار بأنها (مجمل الأوضاع و الظروف السياسية والأقتصادية والأجتماعية والأمنية والقانونية والأدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الأستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الأستثمار الذي يوجهه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الأستثمارية، وبالتالي تصبح البيئة الأقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له) (شريط و حجيبة، 2017، 393). أو أنها (البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات و معدلات بسيطة للتضخم

3-1- فاعلية الحكومة: ويمثل هذا المؤشر جودة الخدمات الحكومية وجودة الخدمات المدنية ودرجة إستقلاليتها من الضغوط السياسية، بالإضافة الى وضع قوانين وسياسات سليمة من قبل الحكومة والالتزام بتطبيقها.

4-1- جودة التنظيم: يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة السياسات السليمة والقوانين التي تشجع وتحمي القطاع الخاص.

5-1- سيادة القانون: يعبر هذا المؤشر عن مدى ثقة الأفراد في قدرة مؤسسات الدولة المعنية بفرض سيادة القانون على الجميع، ومدى الالتزام بتنفيذ التعاقدات وحقوق الملكية والثقة بنظام الشرطة والنظام القضائي والمحكم.

6-1- السيطرة على الفساد: ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة "من خلال سن القوانين الزادعة والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد" في الحد من التلاعب بالمال العام ومنع هدره وسوء استخدامه للمصالح الشخصية، ومنع إستخدام السلطة والنفوذ السياسي للأستيلاء على ممتلكات الدولة.

ولكل مؤشر رتبة نسبية الى جميع الدول المشتركة في المؤشر تبدأ الرتبة من صفر (أقل رتبة) حتى 100 (أعلى رتبة).

2- مؤشرات بيئة أداء العمال: هذه المؤشرات يتضمنها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي والذي يرصد الإجراءات التنظيمية في 190 إقتصاداً عبر 10 مؤشرات فرعية لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وهي كالآتي: (المؤسسة العربية لضمان الأستثمار وإئتمان الصادرات، 2022، 22).

1-2- مؤشر بدء المشروع: يتضمن الإجراءات والوقت الرسمي والتكلفة الرسمية التي يجب أن تتحملها الشركة الناشئة قبل أن تتمكن من العمل بشكل قانوني.

2-2- العامل مع تصاريح البناء: ويتضمن جميع الإجراءات المطلوبة للأعمال التجارية في صناعة البناء لبناء مستودع الى جانب الوقت والتكلفة المطلوبة لذلك.

3-2- مؤشر توصيل الكهرباء: ويتضمن جميع الإجراءات المطلوبة للأعمال للحصول على توصيل وتزويد دائم بالكهرباء لمستودع معياري.

4-2- مؤشر تسجيل الملكية: يتضمن قياساً لجميع الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لنقل ملكية عقار لشركة ذات مسؤولية محدودة من شركة أخرى، بحيث يمكن للمشتري إستخدام التوسع في أعماله التجارية، كضمان في الحصول على قروض جديدة أو لبيع الممتلكات الى شركة أخرى.

5-2- مؤشر الحصول على الائتمان: يقيس الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين في المعاملات من خلال مجموعة من المؤشرات، ويتم تحديد ترتيب الأقتصادات على أساس سهولة الحصول على الائتمان من خلال ترتيب الدرجات الخاصة بمؤشر قوة الحقوق القانونية ومؤشر حق المعلومات الائتمانية.

6-2- مؤشر حماية المستثمر: ويقيس حماية صغار المستثمرين من تضارب المصالح وحماية حقوق المساهمين في حوكمة الشركات إستناداً الى لوائح الأوراق المالية وقوانين الشركات وقوانين الإجراءات المدنية وغيرها.

7-2- مؤشر دفع الضرائب: يقيس الضرائب والأشتراكات الألزامية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها في عام معين، بالإضافة الى العبء الإداري لدفع الضرائب والأشتراكات والأمتثال لأجراءات ما بعد التقدم.

8-2- مؤشر التجارة عبر الحدود: ويقيس التكلفة والوقت المرتبطتين بالعملية اللوجستية لتصدير البضائع وإستيرادها.

9-2- مؤشر إنفاذ العقود: يقيس الوقت والتكلفة اللآزميين من أجل نزاع تجاري من خلال محكمة ابتدائية محلية الى جانب جودة العمليات القضائية، ومدى وجود سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم.

3- الجانب البيئي: التشدد في المعايير البيئية أسهم في الحد من تدفق الأستثمار المباشر الى الدول المضيفة، وعلى النقيض من ذلك قد يتدفق الأستثمار الأجنبي المباشر الى الدول التي لا تولي أهمية كبيرة الى تلك المعايير، والدول النامية عادةً ما تكون أقل تشدداً في المعايير البيئية مقارنةً بالدول المتقدمة، وهذا ما يفسر تركيز قسم كبير من الصناعات الملوثة للبيئة في عدد من تلك الدول. (بوعون، 2013، 42)

4- الجوانب التشريعية والقانونية: وهي مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالأستثمار الأجنبي مثل (قانون الأستثمار، قانون العمل، قانون الكمارك، قانون التجارة، قانون حماية المستهلك، القانون الضريبي.....الخ)، حيث تعمد الأستثمارات بصفة رئيسية على الأستقرار السياسي ووجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز وإعفاءات كمركية وضريبية، بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الأقتصادية، مثل مخاطر التأميم والمصادرة، وحق المستثمر في تحويل أرباحه لأية دولة وفي أي وقت يشاء. (تاج الدين و محمد، 2018، 34)

5- البعد الإداري والتنظيمي: تمارس المؤسسات الحكومية (الأدارة العامة) دوراً مركزياً في خلق البيئة الأستثمارية المشجعة لقطاع الأعمال كونها توفر المقومات التي تسمح للمواطنين بالمشاركة والمنافسة في السوق، فهي تمنحهم حرية التصرف بإتخاذ قرار الدخول في النشاطات الأقتصادية الأستثمارية من عدتها ومن دون إرهاق وضوابط كثيرة، ومن الضروري أن تسمح الحكومة للقطاع الخاص بحرية التعبير عن مشكلاته والمشاركة في سن القوانين التي ستؤثر في معاملاته، ويتم ذلك في كثير من الدول عن طريق جمعيات رجال الأعمال التي تعمل على ضمان توضيح مطالب اعضائها وصياغتها في صور سياسات وبرامج وطنية تجري على أساسها تعديل القواعد والقوانين التي تنظم عملية الأستثمار. كما أن المعوقات الإدارية تسهم بشكل كبير في تعطيل العملية الأستثمارية من خلال البيروقراطية والروتين في الإجراءات والتأخير في إنجاز المعاملات أو وجود قيادات إدارية غير مؤهلة ولا تمتلك الخبرة الكافية، أوقلة الكوادر المتخصصة في إدارة الأستثمار، أو الأفتقار الى قاعدة معلومات خاصة بالفرص و المعوقات الأستثمارية. (شريف وبتال، 2016، 81)

ثالثاً: مؤشرات البيئة الأستثمارية

هناك عدد من المؤشرات المستخدمة لتقييم البيئة الأستثمارية في أي بلد، والحكم على مدى كون هذه البيئة جاذبة أم طاردة للأستثمار، وفيما يأتي عرض أهم المؤشرات الدولية المعتمدة في هذا المجال:

1- مؤشر الحوكمة: وهي مؤشرات كمية تصدر عن البنك الدولي لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد في أكثر من 200 دولة، وذلك بناء على ما يقرب من 30 مصدراً للبيانات حول العالم يتضمن آراء وتجارب المواطنين ورجال الأعمال والخبراء في القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية حول جودة مختلف جوانب الحكم.

وتقيس مؤشرات الحوكمة العالمية ستة أبعاد رئيسية وهي كالآتي: (السيد راضي و شكر، 2020، 93-94)

1-1- المسائلة وحرية التعبير: ويعبر هذا المؤشر عن قدرة المواطنين في إختيار الحكومة التي تمثلهم ومسائلتها، وحرية التعبير وتأسيس الأحزاب و الجمعيات والمنظمات الأهلية، وحرية الإعلام.

2-1- الأستقرار السياسي وغياب العنف: ويعبر هذا المؤشر عن درجة الأستقرار السياسي والأمني وغياب التوترات والنزاعات المسلحة والأضطرابات الأجتاعية وأعمال العنف والصراع الداخلي أو الأقلابات العسكرية والتغيرات الدستورية وما شابه.

3-4- المخاطر الاقتصادية، وتقدم تقيماً لنقاط القوة والضعف الاقتصادية للدولة من خلال مجموعة من المكونات وهي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الأجمالي، ومعدل التضخم السنوي، ورصيد الموازنة كنسبة من الناتج، ورصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج.

وحسب دليل المؤشر يتم تقسيم الدول الى خمسة مجموعات حسب درجة المخاطرة وكالاتي: (شريف وبتال ، 2016 ، 92)

(49.5 - 0 نقطة) درجة مخاطرة مرتفعة جداً.

(59.5 - 50.0 نقطة) درجة مخاطرة مرتفعة.

(69.5 - 60.0 نقطة) درجة مخاطرة معتدلة.

(79.5 - 70.0 نقطة) درجة مخاطرة منخفضة.

(100 - 80.0 نقطة) درجة مخاطرة منخفضة جداً.

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية في العراق

يتناول هذا المبحث تحليل البيئة الاستثمارية في العراق للمدة (2004-2022)، وذلك للتعرف على واقع هذه البيئة، ومعرفة مدى جاذبيتها للاستثمار من خلال المؤشرات المعتمدة في هذا المجال والتي تم تناولها واستعراضها في المبحث الأول وكالاتي:

1- مؤشر الحوكمة (الحكم الرشيد):

ويقاس مؤشر الحوكمة العالمية ستة أبعاد رئيسية وهي كالاتي:

المساءلة وحرية التعبير، و الأستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، و جودة التنظيم، و سيادة القانون، السيطرة على الفساد. حيث أن لكل مؤشر رتبة نسبية الى جميع الدول المشتركة في المؤشر تبدأ الرتبة من صفر (أقل رتبة) حتى 100 (أعلى رتبة). ومن خلال الجدول (1) يتبين بأن مؤشر المساءلة وحرية التعبير شهد تطوراً خلال مدة البحث بشكل عام حيث يلاحظ بأن قيمة مؤشر المساءلة وحرية التعبير بلغت (4.81) سنة 2004، بعدها بدأت بالارتفاع المستمر حتى بلغت (19.43) سنة 2010، وذلك بسبب حالة الأفتتاح وإنشاء الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات غير الحكومية وفتح القنوات والمؤسسات الإعلامية، وإقرار الدستور الدائم وإجراء الانتخابات، وإعتماد مبدأ التوافق والشراكة في الحكم. إلا أن الوضع بدأ يتغير منذ سنة 2011، حيث بدأت الخلافات والصراعات تظهر للعلن بين الأطراف المشتركة في السلطة والتي أثرت سلباً على قيمة هذا المؤشر التي شهدت تراجعاً واضحاً بسبب الإجراءات التي إتخذتها الحكومة تجاه المظاهرات والأعتصامات التي شهدها البلد احتجاجاً على سياسات الحكومة وإتهامها بالتحيز و تهميش مناطق معينة، وإنهاء هذه المظاهرات بالقوة والعنف والتي مهدت الطريق لظهور وسيطرة منظمة داعش على مناطق واسعة من شمال وغرب العراق. حيث إنخفضت قيمة المؤشر الى (18.31) سنة 2011 واستقرت بالإنخفاض الى أن وصلت الى (15.76) سنة 2014، بعدها بدأت قيمة المؤشر بالارتفاع وتخطت حاجز (20) نقطة، حيث سجلت (22.22) نقطة سنة 2019 وهي أعلى قيمة وصلها هذا المؤشر، وظلت تتأرجح إنخفاضاً وارتفاعاً حتى بلغت قيمته (21.74) سنة 2021. وبلغ متوسط قيمة مؤشر المساءلة وحرية التعبير (17.09) خلال مدة البحث (2004-2021)

10-2- مؤشر التعامل مع حالات الأعراس: يقيس وقت وتكلفة ونتائج إجراءات الأعراس التي تشمل كيانات محلية بالإضافة الى قوة الأطار القانوني المطبق على إجراءات التصفية القضائية وإعادة التنظيم.

3- مؤشر الحكومة الإلكترونية: عزف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية بأنها تحول المؤسسات الحكومية الى الأستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين عموماً، وقطاع رجال المال والأعمال المحلي والأجنبي على وجه الخصوص. ويعدّ التحول الى الحكومة الإلكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي الى تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال ضمان الشفافية في الأداء وتخفيض النفقات وتبسيط الإجراءات. (شريط و حجيلة ، 2017 ، 366)

يقدم هذا المؤشر تقيماً موضوعياً للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات، يصدر هذا المؤشر منذ عام 2002 عن الأمم المتحدة وبالتحديد إدارة مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي كالاتي: (شريف وبتال ، 2016 ، 95)

1-3- مؤشر خدمة الأترنت، ويرصد أربع متغيرات وهي: تطوير خدمات المعلومات، وتحسين خدمات المعلومات، وخدمات المعاملات، و نهج الأتصال.

2-3- مؤشر البنية التحتية للاتصالات، ويرصد خمس متغيرات وهي: عدد مستخدمي الأترنت لكل 100 نسمة، خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، مشتركو الهاتف المحمول لكل 100 نسمة، الحاسوب الشخصي لكل 100 نسمة، وترنت النطاق العريض (البرودباند) لكل 100 نسمة.

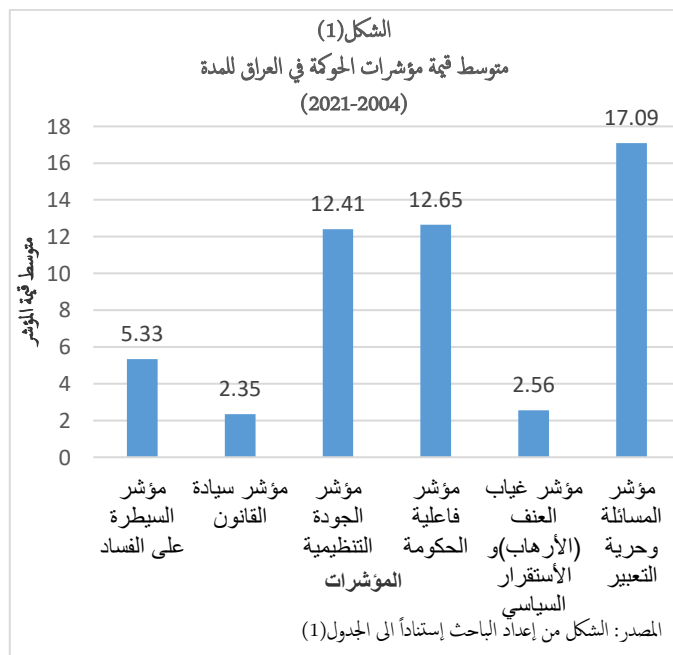
3-3- مؤشر رأس المال البشري: ويرصد متغيرين وهما: معدل محو أمية البالغين (%، وإجمالي نسبة الألتحاق بالمدارس للأبتدائي والثانوي والعالي (%).

4- مؤشر المخاطر القطرية المركبة: يعرف هذا المؤشر بالدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Guide) والذي يصدر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية (RSP) وهي مؤسسة دولية تختص بجمع البيانات الاقتصادية الشاملة لكل دول العالم. ويقاس هذا المؤشر المخاطر السياسية والمالية والأقتصادية في 142 دولة حول العالم منذ أكثر من 40 عاماً، وهو أكثر المؤشرات شهولاً وعمقاً. والهدف من هذا المؤشر هو قياس المخاطر المتعلقة بالأستثمار أو مدى إمكانية التعامل مع البلد وقدرته على مقابلة لإلتزاماته المالية وسدادها. ويحسب تصنيف المؤشر المركب تجميعياً، حيث يساهم تصنيف المخاطر السياسية بنسبة 50% من التصنيف المركب، بينما يساهم كل من المخاطر المالية والمخاطر الاقتصادية بنسبة 25% لكل منها، بحيث كلما ارتفع التصنيف المحتسب للدول في المؤشر ومكوناته الفرعية إنخفضت درجة المخاطر بالدولة، وذلك على النحو الآتي: (المؤسسة العربية لضمان الأستثمار وإئتمان الصادرات، 2022 ، 13).

1-4- المخاطر السياسية، وتتضمن تقيماً للأستقرار السياسي للدول على أساس مقارنة من خلال حساب نقاط الخطر للمكونات الفرعية للمؤشر وعددها 12 مكوناً وهي: إستقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة، والأوضاع الاجتماعية والأقتصادية والتوترات الدينية ووضع الأستثمار، وسيادة القانون والنظام، والصراع الداخلي، والتوترات العرقية والصراع الخارجي، والمساءلة والديمقراطية، والفساد، والبيروقراطية.

2-4- المخاطر المالية، وتتضمن تقيماً للوضع المالي للدولة من خلال مجموعة من المؤشرات وهي: إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي ، ونسبة كل من خدمة الدين والحساب الجاري الى صادرات السلع والخدمات، الى جانب تغطية صافي السيولة الدولية للإستيرادات، وإستقرار سعر الصرف والنسبة المؤية لتغييره.

ومن الجدول (1) نفسه يلاحظ بأن مؤشر غياب العنف والأستقرار السياسي سجل مستويات متدنية جداً وخصوصاً منذ بداية مدة البحث وبعد تغيير النظام السياسي في العراق، حيث شهد العراق أعنف موجات العنف والأرهاب وعدم الأستقرار الأمني والسياسي وأصبح العراق ساحة لتصفية الصراعات الإقليمية والدولية، لذلك سجلت قيمة هذا المؤشر أدنى مستوى لها بحيث أصبحت قريبة من الصفر، حيث بلغت (0.49) و(0.48) في السنتين 2005 و 2007، بعدها بدأت بالارتفاع الطفيف والمستمر حتى بلغت (4.74) سنة 2012 بسبب بسط سيطرة الدولة على جميع المناطق وتحقيق نوع من الأستقرار السياسي والأمني، بعدها وتحديداً منذ سنة 2014 بدأت قيمة المؤشر تنجح نحو الأخفاض وبشكل مستمر حتى نهاية مدة البحث، بحيث وصلت الى (1.42) في السنتين 2018 و 2019، وذلك بسبب فقدان الدولة لسيطرتها على مناطق واسعة في شمال وغرب العراق وسيطرة داعش عليها، وما تمخضت عنها من حالة عدم الأستقرار الأمني والسياسي، بالإضافة الى إندلاع التظاهرات والأحتجاجات الشعبية في وسط وجنوب العراق والعاصمة بغداد في بداية تشرين الأول سنة 2019، والتي شهدت أعمال العنف، وقمع وقتل المتظاهرين مما أجبرت الحكومة على تقديم إستقالتها وتشكيل حكومة إنتقالية لتهيئة الأجواء لأجراء إنتخابات مبكرة. وبقت قيمة المؤشر منخفضاً رغم التحسن الطفيف جداً لا يكاد يذكر، حيث بلغت (1.89) في السنتين 2020 و 2021. عموماً فقد بلغ متوسط قيمة مؤشر غياب العنف والأرهاب والأستقرار السياسي في العراق خلال مدة البحث (2.56) نقطة والتي تعدّ منخفضة جداً.



لذلك يلاحظ من الجدول (2) بأن العراق يصنف ضمن المناطق والدول ذات الخطورة العالية حسب مؤشر السلام العالمي، حيث يتراوح ترتيبه بين (157) كأفضل ترتيب سنة 2022 و (162) كأسوأ ترتيب في السنتين 2011 و 2016 من بين دول العالم، بحيث بلغ متوسط ترتيبه العالمي حسب هذا المؤشر (160) وبمتوسط مجموع النقاط (3.416) خلال المدة (2008-2022).

الجدول (1)

مؤشرات الحوكمة (الحكم الرشيد) في العراق للمدة (2004-2021)
تتراوح قيمة المؤشر بين (0 - 100)

السنوات	مؤشر المسائلة وحرية التعبير	مؤشر غياب العنف (الأرهاب) أو الأستقرار السياسي	مؤشر فاعلية الحكومة	مؤشر الجودة التنظيمية	مؤشر سيادة القانون	مؤشر السيطرة على الفساد
2004	4.81	-	1.49	3.84	0.48	1.48
2005	9.62	0.49	0.98	-	-	-
2006	10.10	-	0.98	7.35	1.44	1.46
2007	15.87	0.48	2.43	7.77	0.96	1.94
2008	16.35	1.92	8.74	12.62	1.44	2.43
2009	18.01	2.37	10.53	16.75	1.42	3.83
2010	19.43	2.37	12.44	16.75	1.42	3.33
2011	18.31	4.27	14.22	17.06	2.35	4.74
2012	16.43	4.74	14.69	12.32	2.35	8.53
2013	16.43	4.27	14.69	13.27	3.29	5.69
2014	15.76	2.38	14.90	10.58	3.37	5.77
2015	17.73	2.86	11.06	12.50	2.88	3.85
2016	22.17	3.33	9.62	14.42	2.40	5.29
2017	20.69	2.86	10.10	11.54	2.88	6.25
2018	20.77	1.42	9.62	12.50	2.88	5.77
2019	22.22	1.42	9.62	11.54	2.88	8.17
2020	21.26	1.89	10.10	9.13	3.37	9.13
2021	21.74	1.89	10.10	12.50	2.21	9.13
متوسط المدة (2021-2004)	17.09	2.56	12.65	12.41	2.35	5.33

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

<https://info.worldbank.org/governance/wgi/hom/report>

الجدول(2)

ترتيب العراق في مؤشر السلام العالمي للمدة (2008-2022)

السنوات	الترتيب	مجموع النقاط
2008	161	3.681
2009	161	3.616
2010	161	3.600
2011	162	3.411
2012	159	3.234
2013	159	3.169
2014	159	3.377
2015	161	3.444
2016	162	3.530
2017	161	3.516
2018	160	3.425
2019	159	3.369
2020	161	3.487
2021	159	3.257
2022	157	3.125
متوسط المدة (2021-2008)	160	3.416

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً إلى:

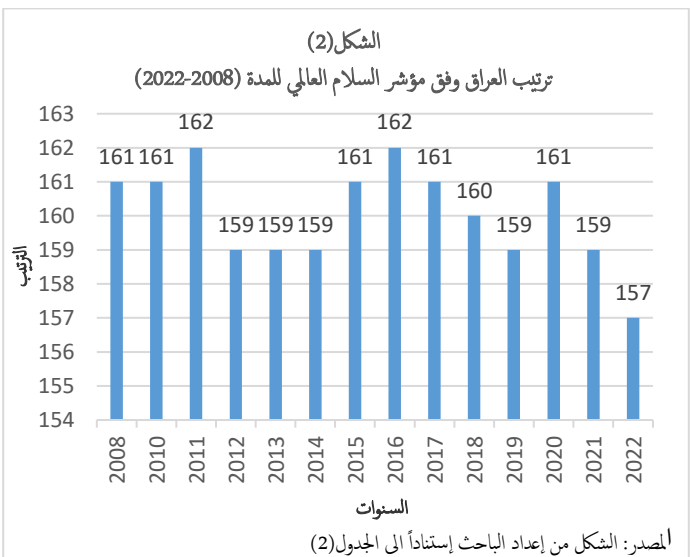
Institute for Economics & Peace, Global Peace Index
, Measuring Peace in A complex World, Various Years.

يستقر بعد و كانت الحكومة سنة 2005 إنتقالية ومهمتها تهيئة الأجواء للأستفتاء على الدستور الدائم، وإجراء الأنتخابات النيابية وتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات. لذلك وبعد إجراء الأنتخابات النيابية وتشكيل الحكومة وإقرار الدستور الدائم للعراق بدأت قيمة مؤشر فاعلية الحكومة بالارتفاع واستمرت على هذا الأرتفاع الى أن بلغت قيمته (14.90) نقطة سنة 2014 وهي أعلى نقطة بلغته قيمة المؤشر خلال مدة البحث. بعدها وبسبب أوضاع الحرب والأرهاب بدأت الحكومة تفقد فاعليتها وبدأت قيمة المؤشر تنحدر نحو الأخفاض حتى وصلت الى (9.62) نقطة في السنين 2018 و 2019، لتسجل بعدها إرتفاعاً ضئيلاً جداً لتصل الى (10.10) خلال السنتين 2020 و 2021. عموماً فقد بلغ متوسط قيمة مؤشر فاعلية الحكومة في العراق خلال مدة البحث (12.65) نقطة والتي تعدّ منخفضة أيضاً.

وبالنسبة لمؤشر الجودة التنظيمية، فإنه يلاحظ بأنه بدأ ضعيفاً حيث سجل (3.84) نقطة سنة 2004، بعدها بدأ بالارتفاع التدريجي كقيمة المؤشرات وخصوصاً بعد تشريع قانون الأستثمار رقم (13) لسنة 2006 (الوقائع العراقية، 4031، 2007) وإقرار الدستور الدائم، حيث بلغت قيمته (17.06) نقطة سنة 2011، بعدها بدأت بالأخفاض وظلت تنأرجح بين (9.13) كأدنى قيمة سنة 2020 و (14.42) كأعلى قيمة سنة 2016. وذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية، على الرغم من إجراء تعديلات على قانون الأستثمار المشار اليه أعلاه بالقانون رقم (2) لسنة 2010 (الوقائع العراقية، 4143، 2010)، و القانون رقم (50) لسنة 2015 (الوقائع العراقية، 4393، 2016) لتلافي أوجه النقص والقصور في هذا القانون، بهدف تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للأستثمار في العراق. حيث بلغ متوسط قيمة مؤشر الجودة التنظيمية (12.41) نقطة خلال مدة البحث (2004-2021).

وفيما يتعلق بمؤشر سيادة القانون والذي يعبر عن مدى ثقة الأفراد بقدره مؤسسات الدولة المعنية بفرض سيادة القانون على الجميع وحماية حقوق الملكية وتنفيذ التعاقبات، فإنه يلاحظ من الجدول (1) نفسه بأن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين (0.48) نقطة سنة 2004 كأدنى حد، و (3.37) نقطة في السنتين 2014 و 2020 كأعلى حد، بحيث بلغ متوسط قيمة هذا المؤشر (2.35) نقطة خلال مدة البحث (2004-2021) والذي يعدّ منخفضاً جداً وتؤشر عدم ثقة الأفراد والمواطنين بمؤسسات الدولة المعنية بحفظ الأمن وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات وتنفيذ العقود. والملاحظ أن هذا المؤشر مرتبط إرتباطاً شديداً بمؤشر غياب العنف والأرهاب والأستقرار السياسي بدليل أن متوسط قيمته أيضاً بلغ (2.56) لنفس المدة (2004-2021)، وهي قريبة جداً من قيمة مؤشر سيادة القانون.

أما بالنسبة للمؤشر الأخير من مؤشرات الحوكمة والذي يتعلق بالسيطرة على الفساد، فإن العراق في وضع سيء في هذا المجال، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين (1.46) نقطة كحد أدنى سنة (2006) و (9.13)، نقطة كحد أعلى في السنتين 2020 و 2021، وبلغ متوسط قيمة المؤشر (5.33) خلال مدة البحث (2004-2021). وهذه الحالة مرتبطة بضعف وغياب مؤشرات المسائلة، والأستقرار السياسي، وسيادة القانون. حيث يلاحظ من الجدول (3) والخاص بترتيب العراق عالمياً في مؤشر مدركات الفساد، بأن العراق وعلى الرغم من تقدمه البطيء في السنوات الأخيرة، إلا أنه جاء بالترتيب (166) من بين (176) دولة على مستوى العالم وبصيد (17.9) نقطة كمتوسط خلال المدة (2005-2022).



كذلك بالنسبة لمؤشر فاعلية الحكومة، فإنه يلاحظ من الجدول (1) بأنه شهد أدنى مستوى له في السنوات الأولى لمدة البحث والتي تزامنت مع تغيير نظام الحكم في العراق، حيث سجلت قيمته (0.98) في السنتين 2005 و 2006، لأن نظام الحكم لم

2- مؤشرات بيئة أداء العمال:

وهذه المؤشرات يتضمنها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي والذي يرصد الإجراءات التنظيمية في 190 اقتصاداً عبر 10 مؤشرات فرعية لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهي: مؤشر بدء المشروع (النشاط التجاري)، وإستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، والتعامل مع حالات الأعسار، حيث كلما كانت قيمة المؤشر مرتفعة دلّت على أن بيئة أداء الأعمال سيئة، لكنّه على العكس من ذلك كلما كان مجموع النقاط التي يحصل عليها أي بلد أكبر فإنه يدل على أن بيئة أداء الأعمال جيدة وجاذبة للإستثمار. كما هو موضح في الجدول (4).

حيث يتبين من الجدول (4) بأن العراق يقع في أواخر قائمة دول العالم في مؤشر سهولة أداء العمال خلال مدة البحث، حيث احتل الموقع (145) من بين (178) دولة داخلية ضمن تصنيف سهولة أداء العمال سنة 2007، بعدها بدأ بالارتفاع في السنوات اللاحقة ليصل الى (165) من مجموع (185) دولة داخلية ضمن التصنيف سنة 2013. إلا أن الملاحظ بدء هذا المؤشر بالانخفاض سنة 2014 ليصل موقع العراق الى (151) من مجموع (189) دولة داخلية ضمن التصنيف، والذي يعدّ أفضل موقع للعراق نسبة الى عدد الدول المشمولة بالتصنيف خلال مدة البحث. لكن الأمر عاد وارتفع المؤشر العام لسهولة أداء العمال في العراق منذ سنة 2015 ليصل الى (156) من مجموع (189) دولة مشمولة بالتصنيف، واستمر بالارتفاع التدريجي حتى وصل هذا المؤشر الى (172) من مجموع (190) دولة مشمولة بالتصنيف سنة (2020) والذي يعدّ أسوأ موقع للعراق ضمن هذا التصنيف خلال مدة البحث. هذا على مستوى ترتيب العراق ضمن قائمة البلدان المشمولة بالتصنيف، أما بالنسبة لموقع العراق وفق عدد النقاط التي يجمعها حسب المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال، فإنه يلاحظ نفس الأمر، حيث أن العراق حصل على (50.30) نقطة من أصل (100) نقطة حسب هذا المؤشر سنة 2015، بعدها إنخفض عدد هذه النقاط بشكل مستمر حتى وصل الى (44.7) نقطة سنة 2020، والذي يعدّ أقل عدد من النقاط التي حصل عليها العراق خلال مدة البحث، حيث احتل وفق مؤشر بيئة الأعمال الترتيب (172) على مستوى دول العالم، وهذا الأمر يشير بوضوح الى سوء وضع العراق بالنسبة لمؤشر بيئة الأعمال بالنسبة للإستثمار سواء الأستثمار المحلي أو الأجنبي، وإتجاه هذا الوضع نحو الأسوأ سنة بعد أخرى خلال مدة البحث ما عدا سنة 2014 والذي شهد فيها هذا المؤشر تحسناً نسبياً حسب البيانات المنشورة في تقارير بيئة الأعمال عالمياً، رغم أن الباحث لم يجد تفسيراً منطقياً ومقنعاً لهذا التحسن في تلك السنة خصوصاً، بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها العراق في تلك السنة والمتمثلة بسيطرة تنظيم داعش على مساحة واسعة من العراق ودخول العراق في مرحلة صعبة من المواجهة والحرب التي إستنزفت الكثير من طاقاته وموارده وألقت بظلالها على البلد من جميع النواحي السياسية والأمنية والأقتصادية والأجتماعية في تلك السنة والسنوات اللاحقة، بحيث أصبح العراق بيئة غير آمنة وغير مستقرة. وهذا ما يلاحظ بشكل واضح من الجدول (4).

الجدول (3)

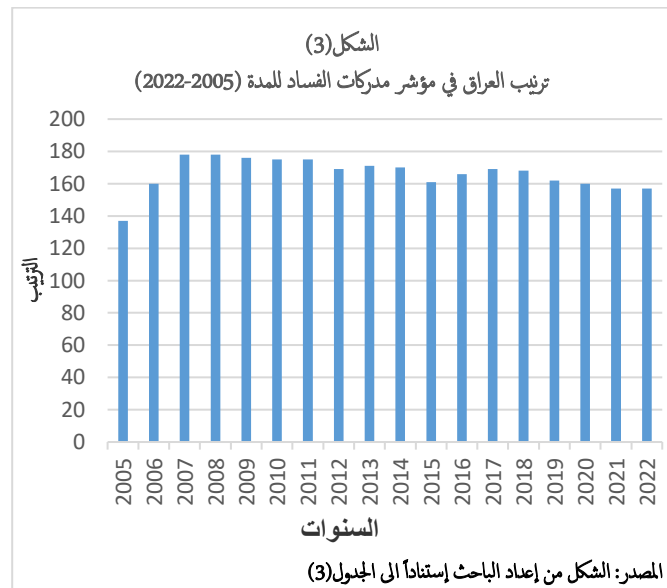
ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد للمدة (2005-2022)

عدد الدول المشمولة بالتقرير	الرصيد (نقطة)	الترتيب عالمياً	الترتيب والرصيد السنوات
162	22	137	2005
163	19	160	2006
180	15	178	2007
180	13	178	2008
180	15	176	2009
178	15	175	2010
182	18	175	2011
176	18	169	2012
175	16	171	2013
174	16	170	2014
168	16	161	2015
176	17	166	2016
180	18	169	2017
180	18	168	2018
180	20	162	2019
180	21	160	2020
180	23	157	2021
180	23	157	2022
176	17.9	166	متوسط المدة (2005-2022)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

-Transparency International ,Corruption Perceptions Index, Various Years.

<http://www.Transparency.com>



الحكومة الإلكترونية بدأت تتجه نحو الارتفاع بشكل طفيف وبواقع (0.02) نقطة للسنتين 2016 و 2018، ليحتل بذلك العراق المرتبة (141) و(145) عالمياً في هاتين السنتين. والجدير بالذكر أن قيمة المؤشر ارتفعت بشكل أكبر خلال السنتين 2020 و 2022 وبواقع حوالي (0.20) نقطة لتبلغ (0.4383) نقطة سنة 2022، مقارنة ب(0.8241) و(0.6102) نقطة لكل من الدول المتقدمة ودول العالم، ليحتل العراق بذلك المرتبة(146) عالمياً. ولعل السبب في ارتفاع قيمة المؤشر للسنتين 2020 و 2022 يعود الى الارتفاع الواضح في قيمة مؤشر عنصر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في بحث ارتفعت بحوالي (0.34) نقطة بين هاتين السنتين.

الجدول(6)

ترتيب العراق في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية للمدة(2008-2022)

الترتيب	السنوات
150	2008
136	2010
137	2012
134	2014
141	2016
155	2018
143	2020
146	2022
143	متوسط المدة (2008-2022)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

UNITED NATIONS, Department of Economic and Social Affairs, E- GOVERNMENT, Surveys For the above years, New York. ([https:// publicadministration.un.org](https://publicadministration.un.org))

وأخيراً يلاحظ من الجدول(5) بأن متوسط قيمة مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في العراق خلال المدة(2008-2022) بلغت(0.340) نقطة مقارنة ب(0.7103) و(0.5136) نقطة لكل من الدول المتقدمة ودول العالم. ليحتل العراق بذلك المرتبة(143) عالمياً خلال نفس المدة، وكما هو واضح من الجدول(6). وهذا الموقع يعد متأخراً مما يؤشر مدى تخلف وعدم جاهزية الحكومة الإلكترونية والتي تعدّ أحد أهم مؤشرات جاذبية البيئة الاستثمارية لأي بلد، مما يعني أن البيئة الاستثمارية في العراق طاردة وليست جاذبة لكل من الأستثمار المحلي و الأجنبي.

الجدول(5)

مؤشر الحكومة الإلكترونية في العراق مقارنة بالدول المتقدمة والعالم للمدة (2008-2022)

المؤشرات	السنوات			متوسط المدة (2008-2022)
	العراق	الدول المتقدمة	العالم	
مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية	0.2690	0.6490	0.4514	0.3461
	0.2996	0.6542	0.4473	0.4383
	0.3409	0.7329	0.4882	0.4376
عصر الخدمات عبر الانترنت	0.1969	0.4980	0.3334	0.2503
	0.2876	0.7207	0.4712	0.206
	0.4328	0.4922	0.3551	0.6054
عصر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية	0.0931	0.3919	0.4623	0.4381
	0.0182	0.3245	0.3650	0.2516
	0.1719	0.6845	0.2173	0.6086
عصر رأس المال البشري	0.0776	0.3245	0.3650	0.3822
	0.2295	0.6151	0.5283	0.4839
	0.3136	0.8974	0.8343	0.7526
	0.2690	0.7173	0.6566	0.57
	0.7001	0.688	0.5433	0.7001
	0.862	0.4155	0.6566	0.688
	0.8375	0.5433	0.6566	0.4155
	0.6471	0.5433	0.6566	0.5433
	0.8343	0.6566	0.6566	0.6566
	0.8974	0.7173	0.6566	0.7173
	0.3136	0.2690	0.6566	0.2690

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

UNITED NATIONS, Department of Economic and Social Affairs, E- GOVERNMENT, Surveys For the above years, New York. ([https:// publicadministration.un.org](https://publicadministration.un.org))

(-) بيانات غير متاحة.

العالم بإحرازه للمرتبة (134) من مجموع (193) دولة، وهو أفضل موقع يحتله العراق خلال مدة الدراسة. وكذلك يلاحظ من الجدول(5) نفسه بأن قيمة مؤشر جاهزية

والاقتصادي النسبي للبلد، لكنها لم تكن كافية وبالدرجة التي تحوّل تصنيف العراق وفق مؤشر درجة المخاطر القطرية الى درجة معتدلة. لكن هذا التصنيف لم يدم طويلاً بحيث تحول من جديد الى درجة مخاطرة مرتفعة جداً منذ سنة 2014 واستمر على هذا الحال حتى سنة 2018، والسبب في ذلك يعود الى تراجع الوضع السياسي والأمني مرةً أخرى ونشوب حرب دموية وفقدان الدولة سيطرتها على مناطق واسعة من البلد وسيطرة نظم داعش عليها، بالإضافة الى توتر العلاقة بين الحكومة الفدرالية وحكومة إقليم كردستان حول ملف الأستثمار في القطاع النفطي، وكذلك التراجع الكبير والمستمر في سعر بيع النفط في سوق النفط الدولية بحيث وصل سعر البرميل الى (40.76) دولار سنة 2016 بعد أن كان (105.87) دولاراً للبرميل سنة 2013، (OPEC, Annual Reports, 2013, 2016) كل ذلك انعكس سلباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وبالتالي جعل بيئة الأستثمار والأعمال غير آمنة وطاردة للأستثمارات المحلية والأجنبية.

والملاحظ من الجدول (7) نفسه بأن تصنيف العراق عاد وتحسن مرةً أخرى ليصبح ضمن درجة مخاطرة مرتفعة للسنوات (2021-2018) وذلك بسبب إعادة الأستقرار الأمني والسياسي وتخفيف المخاطر التي خرجت عن سيطرة الدولة وبسط سيطرة الدولة عليها، مما انعكس إيجابياً على الأوضاع الاقتصادية والمالية. لكنه على الرغم من ذلك يبقى العراق ضمن المناطق التي تصنف بأنها غير آمنة وغير مستقرة، ومن المناطق ذات الخطورة العالية وفق مؤشر السلام العالمي حيث جاء بالمرتبة (160) على مستوى دول العالم وكما هو موضح في الجدول (2). مما يعني أن البيئة الأستثمارية طاردة سواءً للأستثمارات المحلية أو الأجنبية، وذلك لأن المستثمر يبحث دائماً عن البيئة الآمنة والمستقرة الضامنة لديمومة إستثماراته والحفاظة على رأسأله وتطويره وتراكمه وذلك عبر تحقيق أعلى معدلات من الأرباح.

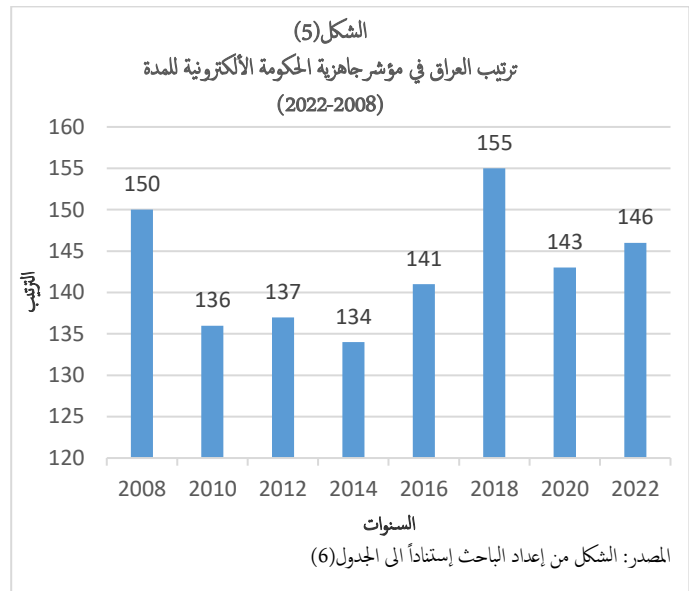
الجدول (7)

وضع العراق حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية (PRS) للفترة (2021-2005)

السنوات	درجة المخاطرة
2005	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2006	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2007	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2008	درجة مخاطرة مرتفعة
2009	درجة مخاطرة مرتفعة
2010	درجة مخاطرة مرتفعة
2011	درجة مخاطرة مرتفعة
2012	درجة مخاطرة مرتفعة
2013	درجة مخاطرة مرتفعة
2014	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2015	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2016	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2017	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2018	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2019	درجة مخاطرة مرتفعة
2020	درجة مخاطرة مرتفعة
2021	درجة مخاطرة مرتفعة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

المؤسسة العربية لضمان الأستثمار وإثبات الصادرات، تقرير مناخ الأستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة، الكويت.



4- مؤشر المخاطر القطرية المركبة:

تُعرف المخاطر القطرية بأنها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الممكن حدوثها مستقبلاً في أي بلد، والتي تؤثر في بيئة الأستثمار والأعمال، و تنعكس سلباً على المؤشرات المالية للأعمال والمشاريع، لاسيما معدلات الأرباح وقيم الأصول، وبالتالي تؤثر على قدرة الشركات العاملة في ذلك البلد على سداد إلتزاماتها الخارجية في مواعيد إستحقاقها. (الهيبي، 2021، 2)

إن الهدف من هذا المؤشر هو قياس المخاطر المتعلقة بالأستثمار أو مدى إمكانية التعامل مع البلد وقدرته على مقابلة إلتزاماته المالية وسدادها. ويحسب تصنيف المؤشر المركب تجميعياً، حيث يساهم تصنيف المخاطر السياسية بنسبة 50% من التصنيف المركب، بينما يساهم كل من المخاطر المالية والمخاطر الاقتصادية بنسبة 25% لكل منها، بحيث كلما ارتفع التصنيف المحتسب للدول في المؤشر ومكوناته الفرعية إنخفضت درجة المخاطر بالدولة.

ومن الجدول (7) يلاحظ بأن العراق صنف ضمن البلدان ذات درجة مخاطرة مرتفعة جداً للسنوات (2007-2005) وذلك بسبب الأوضاع السياسية والأمنية المعقدة وغير المستقرة التي مرّ بها العراق في تلك السنوات والناجمة عن تغيير النظام السياسي ونظام الحكم فيه، والذي رافقته موجة من العنف الشديد والأفلات الأمني، بحيث أصبح العراق من المناطق الساخنة وغير الآمنة في العالم، وبالنتيجة فإن هذا الوضع لا بد وأن ينعكس سلباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلد، وبالتالي على تصنيف العراق وفق هذا المؤشر. والملاحظ أن وضع العراق شهد تحسناً نسبياً منذ سنة 2008 وفق هذا المؤشر، بحيث تحول من دولة ذات مخاطرة مرتفعة جداً الى دولة ذات مخاطرة مرتفعة واستمر على هذا التصنيف لغاية سنة 2013، وذلك بسبب جملة من التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية التي بدأت تظهر نتائجها والناجمة عن إقرار الدستور الدائم للعراق، وإجراء الأنتخابات النيابية وتشكيل حكومة إئتلافية توافقية شاركت فيها جميع مكونات وأطياف الشعب العراقي، بالإضافة الى إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتشريع قانون الأستثمار، والأهم من كل ذلك تطوير القطاع النفطي وزيادة قدرة العراق على الأنتاج والتصدير من خلال إكتشاف حقول جديدة وتطوير الحقول والآبار القائمة من خلال طرح جولات التراخيص وقدم شركات النفط العالمية للأستثمار في القطاع النفطي، كل هذه العوامل ساعدت في إعادة حالة من الأستقرار السياسي

الحكومة على تقديم الأستقالة وتشكيل حكومة إنتقالية، والتي أدت الى إنخفاض حجم تدفقات الأستثمار الأجنبي منذ سنة 2020 واستمر بالإنخفاض الى أن وصل الى (2088) مليون دولار سنة 2022 والذي يعد أقل مستوى له منذ سنة 2012.

ما سبق يمكن القول بأن حجم تدفقات الأستثمار الى العراق خلال مدة البحث قليل ولا يرق الى مستوى متطلبات النهوض بالأقتصاد العراقي، وفي ظل الفرص الأستثمارية الكبيرة، خصوصاً وأن هذا الأقتصاد قد تعرض خلال العقود السابقة الى صدمات و أزمات متكررة بسبب الحروب والصراعات التي مرّ بها، لذلك فإنه بحاجة الى الأستثمار في مختلف القطاعات لإعادة إعماره وتطويره، وفي ظل نقص رأس المال المحلي وغياب قطاع خاص محلي قادر على تحمل هذا الدور لوحده "وخصوصاً في المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا متطورة"، فإن الأستثمار الأجنبي يكون هو الخيار الوحيد للقيام بهذا الدور لما يمتلكه من إمكانيات وتكنولوجيا متطورة قادرة على تنمية وتطوير الأقتصاد العراقي.

الجدول (8)

حجم تدفقات الأستثمار الأجنبي الوارد الى العراق للمدة (2005-2022)

السنوات	حجم التدفقات الواردة (مليون دولار)	معدل التغير السنوي (%)
2005	515	-
2006	383	(25.6)
2007	972	153.7
2008	1856	90.9
2009	1598	(13.9)
2010	1396	(12.6)
2011	1882	34.8
2012	3400	110.3
2013	5131	50.9
2014	4782	(6.8)
2015	3468	(27.4)
2016	3951	13.9
2017	2838	(28.3)
2018	2851	0.45
2019	3508	23.0
2020	2859	(18.5)
2021	2613	(8.6)
2022	2088	(20.1)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

-UN,UNCTAD,WORLDINVESTMENT REPORT(2011,2017,2022,2023), Geneva.

للسنوات (2015-2018) إستناداً الى:

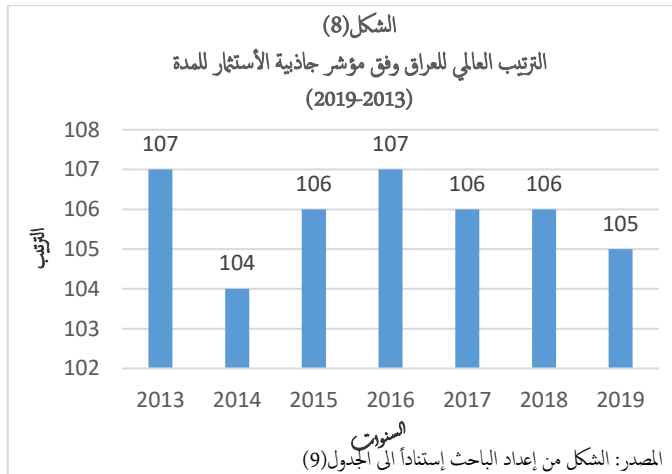
فايزة حسين مسجعت الجشععي، العلاقة بين الأستثمار الأجنبي المباشر وبين المتغيرات الأقتصادية في العراق للمدة (2003-2019)ن مجلة البحوث الأقتصادية والمالية، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2022، ص 121.

المبحث الثالث تقييم جاذبية البيئة الأستثمارية في العراق

لتقييم مدى جاذبية البيئة الأستثمارية للأستثمار الأجنبي، وتحديد وقياس فجوة جاذبية الأستثمار في العراق، فإنه يتم الاعتماد على مؤشر ضامن جاذبية الأستثمار والذي أطلقته المؤسسة العربية لضمان الأستثمار وإثمان الصادرات عام 2013، حيث يسهم هذا المؤشر في تقييم أداء الدول و تقويم السياسات في مجال جذب الأستثمار الأجنبي، بالإضافة الى قياس فجوة جاذبية الأستثمار فيها.

1- تدفقات الأستثمار الأجنبي الوارده الى العراق

من الواضح أن الأستثمار يتوجه الى البلدان التي تتوفر فيها المقومات والمستلزمات الضرورية لنجاح عملية الأستثمار، والمتمثلة بالجوانب التشريعية والقانونية والأمنية والسياسية والأقتصادية والتي تؤمن المستثمر الأجنبي على مستقبل إستثماره وتضمن حصوله على أعلى معدلات ممكنة من الأرباح. وفيما يتعلق بالعراق فإنه يلاحظ من الجدول (8) بأن حجم تدفقات الأستثمار الأجنبي منخفضاً جداً في السنتين 2005 و 2006 وذلك بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والأقتصادية السيئة السائدة آنذاك، لكن الأمر بدأ بالتحسن قليلاً منذ سنة 2007، حيث إرتفع حجم تدفق الأستثمار الأجنبي الوارد الى العراق الى (972) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (153.7%)، واستمر بالأرتفاع سنة 2008 ليصل الى (1859) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (90.9%)، وقد يعزى سبب هذا الأرتفاع الى جملة من التغيرات السياسية والأقتصادية والأمنية التي بدأت تظهر نتائجها والناجمة عن إقرار الدستور الدائم للعراق، وإجراء الأنتخابات النيابية وتشكيل حكومة إئتلافية توافقية شاركت فيها جميع مكونات وأطراف الشعب العراقي، بالإضافة الى إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتشريع قانون الأستثمار رقم (13) لسنة 2006، لكن وبسبب ظهور الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية فقد إنحجم تدفقات الأستثمار الأجنبي الى الأخفاض في السنتين 2009 و 2010 بحيث وصل الى (1396) مليون دولار سنة 2010، لكنه إنحجم مرة أخرى للأرتفاع منذ سنة 2011 ليسجل (1882) مليون دولار، واستمر بالأرتفاع حتى بلغ (5131) مليون دولار سنة 2013 والذي يعد أكبر حجم لتدفقات الأستثمار الأجنبي الى العراق خلال مدة الدراسة، وذلك نتيجة لأخسار الأزمة المالية العالمية وبدء توقيع العراق لحوالات التراخيص النفطية مع شركات النفط العالمية للأستثمار في الحقول النفطية، وإرتفاع أسعار النفط في سوق النفط الدولية وتسجيلها مستويات قياسية في تلك السنوات، حيث بلغ سعر البرميل (107.46) و (109.49) و (105.87) دولار للسنوات 2011 و 2012 و 2013 على التوالي (OPEC,Annual Reports,2011,2012,2013)، بالإضافة الى إستتاب حالة من الأستقرار السياسي والأمني والأقتصادي النسبي خلال تلك الفترة. لكنه وبسبب تراجع الوضع السياسي والأمني وسيطرة داعش على مساحات واسعة من البلد و تراجع أسعار النفط بشكل كبير، وإنخفاض سعر النفط في سوق النفط الدولية بحيث سجلت أدنى مستوياتها سنة 2016 خلال مدة البحث والبالغ (40.76) دولاراً للبرميل (OPEC,Annual Report 2016)، فقد تراجع حجم تدفقات الأستثمار الأجنبي الى العراق منذ سنة 2014 واستمر على هذا النحو "عدا سنة 2016 والذي شهد إرتفاعاً طفيفاً" الى أن وصل الى (2838) مليون دولار سنة 2017. وما لبث أن تحول الى الأرتفاع في السنتين 2018 و 2019 حتى ظهرت أزمة إنتشار فيروس كورونا (COVID-19)، بالإضافة الى تراجع الوضع السياسي بسبب التظاهرات والأحتجاجات الشعبية التي بدأت في تشرين الأول من سنة 2019 وإجبار



ومن الجدول (10) والذي يبين ترتيب الدول العربية عربياً وعالمياً من حيث قيمة مؤشر ضان جاذبية الاستثمار لسنة 2019 "وهي آخر سنة أحسبت فيها هذا المؤشر ضمن تقارير مناخ الاستثمار الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإثمان الصادات"، يلاحظ بأن العراق يقع في ذيل قائمة البلدان العربية وبالمرتبة (14) من أصل (16) دولة مصنفة وفق هذا المؤشر متقدماً على دولتي السودان واليمن فقط، من خلال جمع (23) نقطة وفق هذا المؤشر، وليحتل المرتبة (105) على مستوى دول العالم.

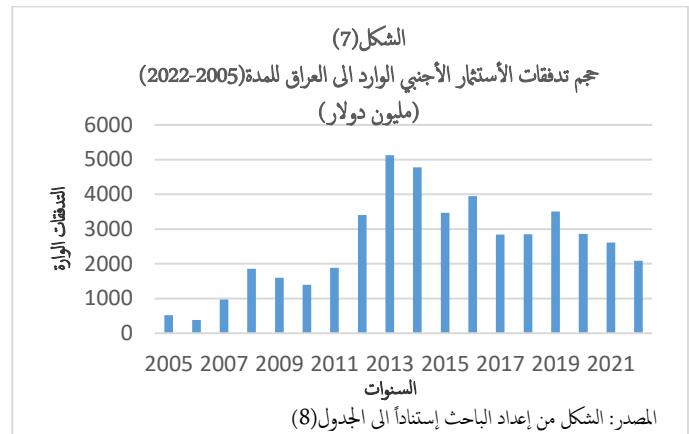
الجدول (10)

ترتيب الدول العربية وفق مؤشر ضان جاذبية الاستثمار لسنة 2019

الترتيب عربياً	الدولة	ترتيب الدولة عالمياً	قيمة المؤشر (نقطة)
1	الإمارات	23	62
2	قطر	45	50
3	السعودية	46	48
4	الكويت	50	48
5	البحرين	53	46
6	عمان	59	45
7	تونس	68	41
8	المغرب	69	40
9	الأردن	70	39
10	لبنان	73	38
11	مصر	74	35
12	الجزائر	84	33
13	موريتانيا	102	25
14	العراق	105	23
15	السودان	106	20
16	اليمن	107	19

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً إلى:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإثمان الصادات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، الكويت، 2019، ص ص (48-79).



2- تطور مؤشر جاذبية الاستثمار في العراق

من خلال الجدول (9) والذي يبين تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر جاذبية الاستثمار في العراق مقارنة بالدول العربية ودول العالم، يلاحظ بأن قيمة مؤشر جاذبية الاستثمار في العراق تتراوح بين (22) و(23) نقطة خلال المدة (2019-2013) وبمتوسط قيمة المؤشر (22.4) خلال تلك المدة. بينما يلاحظ بأن قيمة المتوسط العربي لهذا المؤشر تتراوح بين (39) و(40) نقطة، وبمتوسط قيمة المؤشر بلغ (39) نقطة خلال نفس المدة، وبالمقابل يظهر بأن قيمة المتوسط العالمي لنفس المؤشر تتراوح بين (45) و(47) نقطة، وبمتوسط قيمة (45.7) خلال المدة نفسها (2019-2013). وعلى مستوى الترتيب العالمي للعراق وفق مؤشر جاذبية الاستثمار، يتبين بأنه يتراوح بين المرتبتين (104) و(107)، وبمتوسط ترتيب (106) على مستوى العالم خلال المدة (2013-2019). مما سبق ومن خلال مؤشر جاذبية بيئة الاستثمار للاستثمار الأجنبي في العراق، يتبين مدى تأخر العراق على مستوى العالم، وحتى على مستوى البلدان العربية في مجال تهيئة وتوفير البيئة الجاذبة للاستثمار، بسبب إخفاقه في إتباع السياسات والأجراءات السليمة في المجالات المتعلقة بخلق هذه البيئة السليمة والجاذبة للاستثمار، سواء في المجال التشريعي والقانوني، أو الأقتصادي والمالي، أو الإداري والمؤسسي، أو التقني، أو السياسي والأمني.

الجدول (9)

تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر جاذبية الاستثمار في العراق والدول العربية والعالم

للمدة (2019-2013)

قيمة المؤشر والترتيب	قيمة المؤشر للعراق	قيمة المتوسط العربي	قيمة المتوسط العالمي	الترتيب العالمي للعراق
2013	22	39	45	107
2014	23	40	45	104
2015	23	39	45	106
2016	22	39	46	107
2017	22	39	46	106
2018	22	39	47	106
2019	23	38	46	105
متوسط المدة (2019-2013)	22.4	39.0	45.7	106

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً إلى:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإثمان الصادات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، الكويت، 2019، ص 62.

الأستنتاجات والمقترحات

3- فجوة جاذبية الأستثمار في العراق

يقصد بفجوة جاذبية الأستثمار الفرق بين دولة أو مجموعة جغرافية ما ودولة أو مجموعة جغرافية مرجعية في توافر المتطلبات الأساسية وفي حيازة العوامل الكامنة والعناصر الخارجية الأيجابية المحددة لأستقطاب الأستثمارات الأجنبية المباشرة. كما يشير مصطلح فجوة جاذبية الأستثمار إلى الأختلاف أو الفرق بين الأداء المتوقع والأداء الفعلي من حيث جذب التدفقات الأستثمارية الأجنبية لنفس الدولة.

لذلك تُعتبر فجوة جاذبية الأستثمار عن التحدي الذي يواجهه العراق في موقعها التنافسي من أجل تحسين إستقطاب الأستثمار الأجنبي المباشر.

ويتم احتساب الفجوة كنسبة مئوية لقياس الفرق بين أداء العراق على صعيد الجاذبية معبراً عنها بالقيمة التي حصلت عليها في مؤشر ضمان جاذبية الأستثمار مع متوسط القيمة التي حصلت عليها كل من الدول العربية ودول العالم في نفس المؤشر مقسوماً على أداء كل من الدول العربية و دول العالم. (الهيبي، 2021، 12)

ومن المهم مقارنة أداء العراق في مؤشر الجاذبية مع الدول العربية و دول العالم لكي نصل إلى جذب الأستثمار، ومن ثم نتاح لنا التعرف على نقاط القوة والضعف على صعيد المؤشرات الفرعية المختلفة لجاذبية الأستثمار.

ومن خلال الجدول (11) يلاحظ بأن فجوة جاذبية الأستثمار في العراق مقارنة بالمتوسط العربي تتراوح بين (39.5%) كحد أدنى سنة 2019 و (43.6%) كحد أعلى في السنوات 2013 و 2016 و 2017 و 2018، ليلعب متوسط هذه الفجوة (42.5%) خلال المدة (2013-2019). أما بالنسبة لفجوة جاذبية الأستثمار في العراق مقارنة بالمتوسط العالمي فقد تراوحت بين (48.9%) كحد أدنى في السنتين 2014 و 2015 و (53.2%) كحد أعلى في سنة 2018، ليلعب متوسط هذه الفجوة (50.9%) خلال المدة (2013-2019). لذلك يمكن القول بأن العراق أقل في قدرته وإمكاناته في جذب الأستثمار وفق المؤشر العام لجاذبية الأستثمار بمتوسط نسبة (42.5%) عن الدول العربية، وبمتوسط نسبة (50.9%) عن دول العالم خلال المدة (2013-2019).

الجدول (11)

فجوة جاذبية الأستثمار في العراق مقارنة بالمتوسط العالمي والعربي للمدة (2013-2019)

فجوة جاذبية الأستثمار في العراق مقارنة بالمتوسط العالمي	فجوة جاذبية الأستثمار في العراق مقارنة بالمتوسط العربي	فجوة جاذبية الأستثمار في العراق مقارنة بالمتوسط العالمي والعربي للمدة (2013-2019)
51.1%	43.6%	2013
48.9%	42.5%	2014
48.9%	41.0%	2015
52.2%	43.6%	2016
52.2%	43.6%	2017
53.2%	43.6%	2018
50.0%	39.5%	2019
50.9%	42.5%	متوسط المدة (2013-2019)

المصدر: الجدول من إحتساب الباحث إستناداً إلى الجدول (9)

أحتسبت الفجوة بإعتاد المعادلة الآتية:

فجوة جاذبية الأستثمار = قيمة المؤشر في دولة المقارنة - قيمة المؤشر في العراق ÷ قيمة المؤشر في دولة المقارنة × 100

أولاً: الأستنتاجات

من خلال البحث فقد تم التوصل الى أهم الأستنتاجات الآتية:

1- سجل العراق مستويات منخفضة جداً في مؤشر الحوكمة (الحكم الرشيد) خلال مدة البحث (2004-2021)، والذي يعدّ من المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى جاذبية البيئة الأستثمارية في أي بلد. فقد بلغ متوسط قيمة مؤشر المسائلة وحرية التعبير (17.09) نقطة من أصل (100) نقطة، بينما بلغ متوسط قيمة مؤشر غياب العنف والأستقرار السياسي (2.56)، أما مؤشري فاعلية الحكومة والجودة التنظيمية فقد بلغ متوسط قيمتهما (12.65) و (12.4) نقطة لكل منهما على التوالي خلال نفس المدة، فيما سجل مؤشري سيادة القانون والسيطرة على الفساد (2.35) و (5.33) نقطة لكل منهما كمتوسط خلال المدة نفسها. مما يؤشر كون البيئة الأستثمارية في العراق طاردة للأستثمار.

2- أظهر مؤشر بيئة أداء الأعمال (ممارسة الأعمال) تراجعاً مستمراً في موقع العراق في هذا المجال، حيث إنخفض ترتيبه من (145) من مجموع (178) دولة مشمولة بالتصنيف سنة 2017 الى (172) من مجموع (190) دولة مشمولة بالتصنيف سنة 2020، مما يؤشر كون البيئة الأستثمارية في العراق طاردة للأستثمار.

3- بلغ متوسط قيمة مؤشر تطور الحكومة الألكترونية في العراق خلال المدة (2008-2022) (0.340) نقطة مقارنة ب (0.7103) و (0.5136) نقطة لكل من الدول المتقدمة ودول العالم. ليحتل العراق بذلك المرتبة (143) عالمياً خلال نفس المدة، مما يؤشر مدى تخلف وعدم جاهزية الحكومة الألكترونية والتي تعدّ أحد أهم مؤشرات جاذبية البيئة الأستثمارية لأي بلد، مما يعني أن البيئة الأستثمارية في العراق طاردة وليست جاذبة للأستثمار.

4- أظهر مؤشر المخاطر القطرية المركبة، أن العراق يصنف ضمن البلدان ذات درجة مخاطر مرتفعة ومرتفعة جداً خلال مدة البحث، مما يؤشر أوضاعه غير الآمنة وغير المستقرة من النواحي السياسية والأقتصادية والمالية، حيث تم تصنيفه ضمن المناطق ذات الخطورة العالية وفق مؤشر السلام العالمي، وكان متوسط ترتيبه (160) على مستوى دول العالم خلال المدة (2008-2022). مما يعني أن البيئة الأستثمارية في العراق طاردة وليست جاذبة للأستثمار.

5- لم يتجاوز حجم تدفقات الأستثمار الأجنبي السنوي الوارد الى العراق (5131) مليون دولار خلال مدة البحث وذلك سنة 2013 بحيث لا يرقى الى مستوى متطلبات النهوض بالأقتصاد العراقي، ولا يتناسب مع الفرص الأستثمارية الكبيرة، وحاجة العراق الشديدة الى الأستثمار في مختلف القطاعات الأقتصادية لإعادة إعمار وتطويره، وفي ظل نقص رأس المال المحلي وغياب قطاع خاص محلي قادر على تحمل هذا الدور لوحده "وخصوصاً في المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا متطورة".

6- لم ينجح العراق في خلق بيئة جاذبة وداعمة للأستثمار، بسبب إخفاقه في إتباع السياسات والأجراءات السلمية في المجالات المتعلقة بخلق هذه البيئة، سواء في المجال التشريعي والقانوني، والأقتصادي و المالي، أو الإداري و المؤسساتي، أو التقني، أو السياسي والأمني. حيث يلاحظ بأن متوسط قيمة مؤشر خاذبية الأستثمار في العراق بلغ (22.4) نقطة خلال المدة (2013-2019)، مقارنة ب (39) و (45.7) نقطة لكل من البلدان العربية وبلدان العالم، مما جعل العراق بالمرتبة (14) على مستوى البلدان العربية من أصل (16) بلداً مشمولاً بهذا التصنيف سنة 2019 متقدماً على كل من السودان واليمن فقط، وكذلك بالمرتبة (105) على مستوى دول العالم في السنة نفسها.

الهيبي، نوزاد عبدالرحمن، آب 2021، تقييم بيئة الأستثمار والأعمال من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، (إصدار خاص).

المؤسسة العربية لضمان الأستثمار وإتقان الصادرات، تقارير مناخ الأستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة، الكويت.

بوعون، هالة، 2013، تحليل وتقييم مناخ الأستثمار الأجنبي المباشر " دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008-2012)، رسالة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي.

تاج الدين، دامو ومحمد، ولد محمد، 2018، متطابرات المناخ الأستثماري لأستقطاب الستثمارات الأجنبية المباشرة "دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس للفترة (2000-2018)"، رسالة الماجستير، جامعة ابن خلدون- تيارت.

حمزة، د.حسين كريم، 2012، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 12.

زهية، د.خيارى، سبتمبر 2019، مناخ الأستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد3، العدد 2.

شريط، د. صلاح الدين و سحيلة، بن وارث، 2017، فعالية المناخ الأستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية-دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17.

لطفي، علي، 2009، الأستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

شريف، أثير أنور ويتال، أحمد حسين، 2016، تقييم واقع البيئة الأستثمارية في العراق: دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات، مجلة الدراسات الأجتاعية، العدد47.

علي، خالد حيدر عبد و سليمان، باخان قادر، حزيان 2023، تحليل واقع بيئة العراق الأستثمارية وقياس أثر الأستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة فيها للمدة(2005-2020)، المجلة العلمية لجامعة جيهان- السليمانية، المجلد7، العدد1.

قعلول، دسفيان، أبريل 2017، جاذبية البلدان العربية للأستثمار الأجنبي المباشر "دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الأستثمار"، دراسات إقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 36.

ماهر، أسعد حمدي محمد و أحمد، محسن إبراهيم، آب 2017، البيئة الأستثمارية والتنمية المستدامة في إقليم كردستان- العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد3، العدد 3.

وزارة العدل، 2007، الوقائع العراقية "الجريدة الرسمية لجمهورية العراق"، العدد4031.

وزارة العدل، 2010، الوقائع العراقية "الجريدة الرسمية لجمهورية العراق"، العدد4143.

وزارة العدل، 2016، الوقائع العراقية "الجريدة الرسمية لجمهورية العراق"، العدد4393.

7- بلغ متوسط نسبة نجوة جاذبية الأستثمار (42.5%) و(50.9%) مقارنة بكل من الدول العربية، و دول العالم خلال المدة (2013-2019). مما يؤشر أن العراق بيئة غير جاذبة (أي طاردة) للأستثمار في جذب الأستثمار.

ثانياً: المقترحات

إطلاقاً من الأستنتاجات التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم المقترحات الآتية من أجل خلق بيئة جاذبة للأستثمار في العراق:

1- العمل على تحقيق الأمن والأستقرار السياسي من خلال المحافظة على العملية الديمقراطية، وحصص سلطة إستخدام السلاح بيد الدولة، والمحافظة على حماية الحقوق و الحريات، والأحتكام الى الدستور في معالجة المشاكل والخلافات التي تحدث بين الحكومات المحلية وحكومة إقليم كردستان مع الحكومة الأتحدائية.

2- إلزام الجميع باللتقيت بالقوانين والقرارات النافذة في الدولة، وفرض سلطة وسيادة القانون على الجميع بدون إستثناء، والمحافظة على إستقلالية ونزاهة السلطة القضائية والمحاكم لطمأنة المستثمر "المحلي أو الأجنبي" للقيام بعملية الأستثمار دون خوف على مصير إستثمارهم في المستقبل.

3- القيام بعملية الأصلاح الأداري الشامل في جميع وزارات ومؤسسات الدولة، للقضاء على البيروقراطية والروتين والتي تفتح الأبواب للإبتزاز والرشوة، مع ضرورة الألتزام بمبدأ النافذة الواحدة في منح تراخيص المشاريع الأستثمارية.

4- دعم وتقوية الأجهزة المختصة بمكافحة الفساد الأداري و المالي مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، وضرورة قيام لجنة النزاهة البرلمانية بممارسة دورها في هذا المجال بمتابعة الملفات والقضايا التي تتعلق بسوء إستخدام السلطة والمال العام.

5- مراجعة قانون الأستثمار و تعديله بما ينسجم مع الظروف والمستجدات التي تحدث في سوق الأستثمار العالمي، وذلك لتأمين موقع تنافسي ملائم للعراق في هذا السوق، بغية جذب أكبر حزم ممكن من الأستثمارات الأجنبية.

6- القيام بجملة واسعة ومستمرة للترويج والأعلان عن الفرص الأستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات و المناطق، مع إعداد خارطة إستثمارية تفصيلية لجميع تلك الفرص.

7- الأستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال جذب الأستثمارات الأجنبية، بدراسة أهم الوسائل والأجراءات و الخطوات التي قامت بها في هذا المجال، والتي تمكنت من خلالها خلق بيئة جاذبة للأستثمارات.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية

الجشعي، فايزة حسين مسجت، ديسمبر 2022، العلاقة بين الأستثمار الأجنبي المباشر وبين المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة(2003-2019)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد9، العدد 2.

السيد راضي، محمد محمد و شكر، محمد أصيل، إبريل 2020، دور الحكومة في جذب الأستثمار الأجنبي المباشر الى مصر بإستخدام نموذج الجاذبية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد21، العدد 2.

- Doing Business Reports for years during the research period
<http://www.doingbusiness.org>
[https:// info.worldbank.org/governance/wgi/hom/report](https://info.worldbank.org/governance/wgi/hom/report).
 Instiyute for Economucs & Pease ,Global Pease Index
 ,Measuring Pease in Acomplex World,Various
 Years.
- OPEC, Annual Reports For years
 (2011,2012,2013,2016),Vienna,Austria.
<https://www.opec.org>.
- Transparency International ,Corruption Perceptions Index,
 Various Years.
[http://www. Transparency.com](http://www.Transparency.com)
- UNITED NATIONS,Department of Economic and Social
 Affairs,E- GOVERNMENT,Surveys For the
 years(2008-2022) ,New York.
 (https:// publicadministration.un. org)
- UNITED NATIONS,Department of Economic and Social
 Affairs,E- GOVERNMENT,Surveys For the above
 years ,New York.
 (https:// publicadministration.un. org)
- UN,UNCTAD,WORLDINVESTMENT
 REPORT(2011,2017,2022,2023),Geneva.